حرب البيانات والشائعات تزداد على مصر

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

لا يخلو نظام حاكم في أي دولة، كبيرة أم صغيرة، متقدمة أم متخلفة، ديمقراطية أم دكتاتورية، من استهداف داخلي وخارجي، تتفاوت الدرجات والأسباب والأهداف والنتائج، لكن في النهاية أصبحت الظاهرة قاسما مشتركا في حالات كثيرة. وتتوقف طريقة التعامل الرسمي معها على المعطيات المتوافرة بشأن حدود القوة في الرد المنطقي والشفاف، ومساحة الحرية التي تمنح كل طرف قدرة على استخدام مفردات تدحض الاستهداف أو تعززه.

تتعرض الدولة المصرية لحملة شرسة، تتداخل فيها المعلومات مع الشائعات، والبيانات الصحيحة مع المغلوطة. نجحت مؤسساتها في تخطي بعضها وأخفقت في البعض الآخر.

الخطورة أنها لم تعد قاصرة على قضايا محلية تقليدية، من قبيل الحملات التي تشنها عادة جماعة الإخوان، وحليفتاها تركيا وقطر وبعض المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان لتشويه صورة السلطة الحاكمة، مستفيدين من بعض الأحداث التي تمكنهم من إحراجها أمام الرأي العام في ملف مثل الحريات العامة، بل تجاوزت ذلك إلى تصيد الأخطاء والهفوات.

تنفخ هذه الجهات في النار وتلحق الأذى السياسي بالحكومة، والأخيرة لا تملك الأدوات الفاعلة التي تمكنها من إطفائها سريعا، بينما تجد الأولى بيئة محلية خصبة لتقبل ما تبثه من أخبار، بصرف النظر عن مصداقيتها، ما يشجعها على التمادي في منهجها، وكلما أعيتها الحيل أو فشلت في تحقيق أهدافها قامت باختلاق أحداث وتضخيم مواقف بسيطة حتى تتحول إلى كرة ثلج تكبر، ولا أحد يعرف بالضبط منبعها، وكيف يتم وقف نموها والحد من تأثيراتها.

ركز النظام المصري على تكسير العظام السياسية والمسلحة لجماعة الإخوان، وهدم جدران الميليشيات الإلكترونية التي تعتمد عليها الجماعة، وحقق جزءا كبيرا من غاياته، لجهة فضح ألاعيبها وتوجيه لكمات سياسية وإعلامية مؤثرة لشخصيات يتم الاعتماد عليها، وفقد غالبيتهم جانبا من حضورهم المعنوي في الشارع، فلم تعد الوجوه التي تطل عبر فضائيات ومواقع تواصل اجتماعي وأغراضها معروفة تملك توجيه الرأي العام.

خفتَ حضور هؤلاء في الملفات المعتادة، لكن لم يخفت حضورهم في ملفات أخرى غير مطروقة بقوة، حيث نشطت المناوشات التي تريد النيل من النظام المصري باستخدام قضايا تهم دولا، في صورة هجوم متعدد الطلقات السياسية يصب في مربع يرمي إلى التقليل من القيمة الحضارية للدولة، والتشويش على السلطة والادعاء بتدخلها في شؤون دول أخرى.

الدولة المصرية تتعرض لحملة شرسة تتداخل فيها المعلومات مع الشائعات والبيانات الصحيحة مع المغلوطة، تنفخ هذه الجهات في النار وتلحق الأذى السياسي بالحكومة التي نجحت في تخطي بعضها وأخفقت في البعض الآخر

برزت الكويت كحالة صارخة خلال الأيام الماضية، حيث ارتفعت الأصوات التي تتهكم على تصرفات العمالة المصرية في الكويت، وتجرأ البعض على سب الدولة والنظام الحاكم في القاهرة بلا مبرر منطقي، الأمر الذي دفع البعض للرد عليها.

احتدمت المعارك الكلامية من الجانبين، وتلقفتها وسائل إعلام مختلفة، ووصل الموقف إلى مستوى الأزمة، حيث دخلت على الخط شخصيات مع وأخرى ضد، وصعدت المسألة إلى الحافة، وإذا لم تتمكن القيادة الحكيمة في البلدين من احتواء الموقف سوف تتولد عنها خسائر باهظة وترخي بظلالها على الطرفين.

يمكن فك شفرة التركيز على الكويت، وليس قطر مثلا، بالعودة إلى العلاقة الوطيدة التي تربط البلدين، وارتفاع مستوى التعاون الأمني بينهما في ملف الإخوان، وقيام الكويت بالقبض على خلايا تابعة للجماعة وتسليم عدد من الشخصيات المطلوبة أمنيا في مصر مؤخرا.

قد يكون هذا هو الجزء الغاطس في الحملة التي تركز على العمالة المصرية بالكويت، كي تضطر الحكومة هناك للتخلي عن مئات الآلاف منهم وسط الأزمات التي فجرها كورونا، بالتالي تصدير مشكلة اقتصادية حادة للقاهرة، أو وقف تدفق المعلومات الموثقة حول الخلايا الإرهابية في الكويت، والمطالبة بتسليم المتورطين في أعمال عنف وقعت بمصر.

تتصدى القاهرة لهذه الحملة بالإهمال الرسمي، والتفاعل الشعبي الذي يزداد سخونة كل يوم، وتستخدم فيه ألفاظ نابية تضر بالمصالح الأزلية للبلدين، حيث وصل التراشق مدى يمكن أن يفجر الكثير من الأزمات التي قد يصعب تطويقها، خاصة أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت ساحة رحبة يتم فيها النزال بلا ضوابط أو تعقل.

تتراكم الضربات، حتى وصلت إلى السودان، فهناك قطاعات مختلفة تحمّل القاهرة مسؤولية الإخفاقات السياسية التي تحدث في الخرطوم، مع أن مصر رفعت يديها منذ زمن عن السودان، وتدرك طبيعة الحساسية التاريخية معه، وباتت القاهرة كأنها قاسم مشترك أعظم في معظم المشكلات الخفية التي تعاني منها السلطة الانتقالية، ما يبعد الأضواء عما تقوم به الحركة الإسلامية وذيولها الإخوانية في البلاد من جهود مستمرة لتفشيل الثورة السودانية.

أضف إلى ذلك، الحملة التي تشنها جهات ليبية على مصر، بذريعة أنها تتدخل في شؤون بلدهم، وتدعم قائد الجيش الوطني المشير خليفة حفتر، لها بتحريض مباشر ضد القاهرة، يعتمد على خلط الأوراق، وتشويه الحقائق، ونقل معلومات تصب في خندق شيطنة الإدارة المصرية بزعم أنها لا تريد لنظيرتها الإثيوبية السلام والتنمية.

أصبحت هذه هي اللغة التي يتم استخدامها عند التوجه إلى الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي، كي يتم تحطيم الأسطورة المصرية التي تعتمد على المناداة بتحقيق العدالة في توزيع حصص المياه في دول حوض النيل، ورفض عمل سد النهضة بدون اتفاقيات واضحة.

أفلحت هذه الحملات في تحقيق جزء كبير من أهدافها، لأن القاهرة لم تنتبه إليها مبكرا، وتركتها على طريقة "خليهم يتسلوا" التي اتبعها الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك في تعامله مع شباب ثورة يناير حتى أسقطوا حكمه خلال 18 يوما من الاعتصام بميدان التحرير، ولم تدرك الحكومة أن هذا النوع من التسلية مصيري، وينطوي على أهداف ولم تنكر القاهرة دعم جميع المؤسسات الوطنية ورفض تحالف الإرهابيين، وتنادي دوما بالبحث عن تسوية سياسية تضمن أمن ووحدة البلاد، وترفض ما تقوم به تركيا من انتهاكات عسكرية سافرة، ولم تعلن نيتها التدخل عسكريا في ليبيا، طالما لم يتم تهديد الأمن القومي بصورة مباشرة.

تصب الحملات الليبية الملتهبة في خندق الردع المعنوي المسبق، وتمكين الجماعات المتشددة من تكريس نفوذها، وتستفيد من ذلك بالطبع جماعة الإخوان التي يبدو أنها تكتفي بالعمل من وراء ستار، حيث تدفع بعض الوجوه غير المعروفة بالانتماء إليها، وتحرضها على تكثيف الانتقادات للقاهرة، وسط حملة منظمة من البيانات المبتورة لإثارة الغضب ضد أي خطوة يمكن أن تقوم بها مصر، حتى لو كانت في صالح الشعب الليبي.

انتقلت اللعبة إلى إثيوبيا أخيرا، وتقوم الكثير من وسائل الإعلام التابعة إستراتيجية، وله تداعيات تؤثر على التوجهات السياسية لاحقا.

ساعد انغلاق الفضاء الإعلامي وضيق الحركة السياسية أمام الأحزاب المصرية على عدم مواجهة طوفان من اللغط يرمي للنيل من الدولة، وصبرت الحكومات المتعاقبة كثيرا على الانتقادات التي تعرضت لها في بعض الملفات الإقليمية، بحجة أنها لا تريد الانسياق وراء تحركات تعلم أنها تحتوي على أغراض مشبوهة، وثمة قدرة على حلها بالحوارات الثنائية.

ازدادت الحملات ضراوة على مصر، وتبدو الآن إدارتها السياسية في مفترق طرق، فإما أن تهمل البيانات والشائعات التي تريد تقويضها، أو تفتح المجال للإصلاح وتتحمل القوى الوطنية مسؤولية الرد، لأن الانتقادات التي تتعرض لها القاهرة محصورة في النطاق الشعبي.

تجارة المخدرات الفلسطينية

علي الصراف
كاتب عراقي

يضع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو شروطا على الفلسطينيين، لا تنسف عملية السلام، ولا أبسط مقومات "حل الدولتين" فحسب، ولكنها تنسف الوجود والهوية الفلسطينيين أيضا.

قال لصحيفة "إسرائيل هيوم" أخيرا، "لسنا نحن المطالبين بالتنازل، وإنما الفلسطينيون، ولن تتواصل العملية إلا إذا استوفوا عشرة شروط صعبة تشمل سيادة إسرائيلية في المنطقة الواقعة غرب نهر الأردن، القدس موحدة، عدم السماح بعودة أي لاجئ، عدم اقتلاع المستوطنات، سيادة إسرائيلية في مناطق واسعة في الضفة الغربية. وعليهم الاعتراف بأننا الحاكم الأمني للمنطقة كلها، وإذا ما وافقوا على كل ذلك، فسيكون لهم كيان خاص بهم يمكن وصفه دولة".

ويجب ألا يستغرب أحد، لا من هذه الشروط ولا مما هو أشد منها. الاحتلال احتلال في النهاية، ويمكن أن يفعل ما يشاء.

القول إن إسرائيل تتصرف بمنطق القوة صحيح. ولكن الأصح منه هو أن الفلسطينيين يتصرفون بمنطق الضعف. والعلة إنما تكمن هنا.

كل الدول الاستعمارية كانت قوية حيال من تستعمرهم. وهي تسحق وتدمر وتقتل وتعتقل وترتكب جرائم وحشية، وتفرض قوانينها وخياراتها السياسية على النحو الذي تراه ملائما لمصالحها.

هذا كله بديهي. ولا أحد يعرف كيف له ألا يكون كذلك.

ليس من المناسب، على الإطلاق، النظر إلى أي قوة احتلال من زاوية أخلاقية. ليس من المنطقي أيضا التعويل على أخلاقيات في المواجهة مع قوة احتلال. لا الفرنسيون ولا البريطانيون ولا الأميركان كانوا يفهمون هذه اللغة عندما كانوا يرتكبون جرائمهم. ولا يستطيع المرء أن يفهم لماذا يتعين على الإسرائيليين أن يكونوا غير ذلك؟

حتى الذهاب لملاحقة جرائم إسرائيل في محكمة الجنايات الدولية، لا قيمة حقيقية فيه. الأخلاقيات ليست قوة، من وجهة نظر العلاقات الدولية. ولا هي سلاح مفيد من الناحية العملية. وفي النهاية فإن القفز من فوقها ممكن دائما. وبالنسبة لكيان تدرب على الجريمة وأتقنها، على امتداد وجوده كله، فقد أصبحت "نمط حياة".

لا معنى لإسرائيل من دون اغتصاب أراض. كما لا معنى لوجود المستوطنات في الأراضي الفلسطينية من دون قهر وتشريد وتدمير. كما لا معنى للدولة نفسها من دون تمييز عنصري وجرائم جماعية.

هذا هو تاريخ إسرائيل. ويحسن بالعاقل ألا يأمل بأي شيء آخر. وألا يتعامل مع هذا الكيان إلا بوصفه قوة قهر وجريمة. وألا ينخدع بمجادلات أخلاقية تنشرها بعض صحف إسرائيل، أو يخوضها إسرائيليون "أخلاقيون" أو "يساريون". هذا هراء، لا يغني من فقر ولا يُسمن من جوع. وهو على أي حال، لم يغير شيئا. ويجب الكف عنه. إنه نوع من تعاطي مخدرات، لا يصحو منه المرء إلا على واقع أشد إيلاما وسوءا.

القول إن الفلسطينيين ضعفاء، ومحاصرون، ومعزولون ولا يتلقون دعما، هراء آخر. إنه نوع ثان من المخدرات التي يجب الكف عن تعاطيها.

ولو توقفت تجارة المخدرات الفلسطينية عن بيع حبوب الهلوسة السلمية، فإن الموازين سوف تتغير.

لا يوجد ضعف. ولكن هناك شعور بالضعف، وسياسات قائمة على هذا الشعور.

يستطيع الفلسطيني أن يقاتل.

يستطيع أن يحتج.

يستطيع أن يخرب.

يستطيع أن يبتدع أشكالا من المقاومة تحول حياة الاحتلال إلى جحيم دائم. يستطيع أن يقطع خطوط اتصالات وأسلاك كهرباء ويلقي مسامير على الطرق وحجارة على الرؤوس. كما يستطيع أن يموت في المواجهة. وما من شيء في ذلك بغريب على شبيهم ولا شبانهم.

القيود التي تضعها "سياسات ترويج الضعف" يجب أن تتوقف. كما يجب أن يتوقف ليس التنسيق الأمني وحده، بل يجب إلقاء كل سلاح تملك إسرائيل رقمه وسجلاته وأسماء حامليه.

هل تريد إسرائيل أن تحتل المزيد من الأراضي؟ ما هي المشكلة في ذلك؟ ما هو الشيء الغريب؟ ألم تتأسس هذه الجريمة على جريمة سابقة؟ ألم تكن الجريمة هي حجر الأساس لقيام دولة إسرائيل؟ إذن ما هو الغريب لو قررت إسرائيل أن تحتل أي قطعة أرض إضافية؟ ما الذي يمنعها من أن تحرم الفلسطيني من لقمة عيشه؟ أو أن تسن له قوانين عنصرية؟

هناك شيء واحد فقط يمكنه أن يمنع: أن يعود الفلسطيني ليشعر بوجوده، وبقوته، وبقدرته على إملاء هذه القوة على الاحتلال. وعندما لا يفعل، فلا مبرر للشكوى ولا العويل.

الإسرائيليون يعيشون مع الفلسطينيين في شهر عسل طويل جدا، قائم على الاغتصاب. ولقد حان الوقت للتمرد. حان الوقت لفوضى عارمة تخرب كل شيء، وتجعل الإسرائيلي يفهم أنه يعيش على أرض ملغومة.

كل شكل من أشكال المقاومة بالنسبة لأي قوة احتلال هو إرهاب. هذا هو التاريخ كله. لم يظهر على سطح الأرض محتل إلا ونظر إلى مقاومته على أنها إرهاب. الإسرائيليون طوروا الفكرة وذهبوا بها إلى أبعد فأبعد. حتى بات من المستحيل على الفلسطيني، أو أي أحد، أن يفتح فمه من دون أن يوصم بالإرهاب أو بالترويج للإرهاب. هذه مخدرات ثقافية أخرى ويجب التوقف عن تعاطيها. بل ويحسن بالفلسطينيين أن يتعاملوا مع مروجيها على أنهم هم الإرهابيون الذين يرهبون الناس بثقافة الاحتلال ليجبروا شعبهم على الذل والخنوع.

الجزائريون الذين حاربوا الاستعمار الفرنسي، كانوا إرهابيين. ومثلهم كان كل الذين قاوموا الغزاة، في أركان الأرض الأربعة. نيلسون مانديلا كان شيخ الإرهابيين، وسقط نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وظلت الحكومة البريطانية تعتبره إرهابيا. وأحسب أنه ما يزال بحسب الوثائق الحكومية البريطانية إرهابيا، ربما حتى الساعة.

هذه ليست عنتريات كلامية. الفلسطينيون لم يكونوا إلا إرهابيين في عرف إسرائيل، من قبل أن يحملوا السلاح، ومن بعد ما حملوه، ومن بعد ما عادوا فألقوه.

شهر العسل يحسن أن ينتهي. ويحسن أن تنقلب ثقافة الضعف، ومعها ثقافة الخوف من الإرهاب. وأن تتوقف تجارة المخدرات الثقافية التي تتداول أخلاقيات، أو تراهن عليها، أو ترهب الضحايا من فكرة المقاومة بكل الوسائل، بما فيها حمل السلاح. طاولة ثقافة الضعف يحسن أن تنقلب، وليكن ما يكون. وهل هناك أسوأ مما هو كائن الآن في الأصل؟ أو مما تنوي إسرائيل أن تذهب إليه؟

عندما كان الجزائريون يقاومون الاستعمار الاستيطاني الفرنسي، هل كانوا يشعرون بالضعف؟ على الإطلاق، لا. الفرنسيون كانوا هم الذين تنتابهم مشاعر الضعف، فهُزموا.

الضعف، واللغة المسالمة، والخوف من تهمة الإرهاب، والخشية من التصعيد، جزء من تجارة المخدرات الثقافية التي جعلت شهر العسل الإسرائيلي طويلا جدا.

عندما يتبنى الفلسطينيون ثقافة مضادة لا تخشى الاتهام بـ"الإرهاب" وتمنع ترويج مخدرات الخوف، وعندما تتحول مواجهة الجريمة إلى نمط حياة مضاد، فلن يعود بوسع نتنياهو أن يفرض شروطا كتلك الشروط.

سوى أننا نحن الذين نشجعه على ذلك، في واقع أشبه بضحية من ضحايا الاغتصاب، تظل تولول، ولكن لا تمانع لمغتصبها أن يعود ليغتصبها من جديد.

هذه هي الثقافة السائدة في الأراضي الفلسطينية المغتصبة. وهي ذاتها ثقافة ذلك الشيء الذي يسخر نتنياهو من تسميته "دولة".

عندما يتبنى الفلسطينيون ثقافة مضادة لا تخشى الاتهام بـ«الإرهاب» وتمنع ترويج مخدرات الخوف وعندما تتحول مواجهة الجريمة إلى نمط حياة مضاد فلن يعود بوسع نتنياهو أن يفرض شروطا كتلك الشروط

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk